



## المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين

دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني

28-29 شباط/فبراير 2020

كوالا لامبور

عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني" في كوالالمبور يومي 27 و 28 حزيران/يونيه 2019 تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالتعاون مع حكومة ماليزيا ومؤسسة بيردانا للسلام العالمي. وقبل الجلسة الافتتاحية، عقد وفد اللجنة اجتماعا ثنائيا مع رئيس وزراء ماليزيا، السيد مهاتير محمد.

وضم المؤتمر خبراء فلسطينيين ودوليين فضلا عن جهات فاعلة من المجتمع المدني في جنوب شرق آسيا كمساهمة في تعبئة الجهود لدعم أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وعالج المؤتمر ما يكابده الفلسطينيون من مشاق في حياتهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وأكد ضرورة تضافر الجهود من أجل وقف الاتجاهات السلبية في أرض الواقع وتشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل مرتكز على قيام دولتين وهو الحل الذي حظي بتأييد المجتمع الدولي منذ أمد طويل.

وفي الافتتاح، اعترف رئيس اللجنة، السفير الشيخ نيانغ (السنغال)، "بالدعم المبدئي الطويل الأمد الذي أسدته شعوب جنوب شرق آسيا للشعب الفلسطيني في مسعاه إلى التحرر من الاضطهاد والاحتلال". وقال إن الطريق إلى التوصل إلى حل عادل واضح، ألا وهو إقامة دولتين - إسرائيل وفلسطين - على أساس حدود عام 1967، وتكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، على النحو المبين في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وطبقا للقانون الدولي. لقد حال الاحتلال دون التوصل إلى حل عادل لأنه استفاد من ظلم واقع اليوم، مرسخا نظام الاستغلال ونزع الملكية وضم أراضي الفلسطينيين. ويصوّر الكثيرون الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أنه صراع عرقي أو ديني. غير أنه صراع بين من يقفون إلى جانب الحقيقة والعدالة وبين من يستفيدون من الروايات الكاذبة والاضطهاد. وهناك من الإسرائيليين من يسعون أيضا إلى إيجاد حل عادل يكفل الحرية والكرامة للجميع. فهم حلفاء.

وفي البيان الافتتاحي للمنسق المقيم للأمم المتحدة في ماليزيا، السيد ستيفان برينسير، الذي مثل الأمين العام أنطونيو غوتيريش، كرر المنسق المقيم تأكيد التزام الأمم المتحدة بمساعدة طرفي الصراع على التغلب على المأزق الحالي والعودة إلى إجراء مفاوضات مجددة من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين. وأشار إلى أن اللجنة عقدت مؤتمرها في وقت تشوبه مظاهر التوتر في الشرق الأوسط، وأكد أن ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد حل سياسي. ومضى في كلامه مؤكدا موقف الأمم المتحدة الذي يعتبر أن ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، إن حصل، لن يكون أمرا منافيا للقانون

الدولي فحسب، وإنما من شأنه أيضا أن يوصل الباب دون المفاوضات وينسف إمكانية إيجاد حل مجد لتقيام دولتين. وسيكون له أيضا عواقب وخيمة في جميع أنحاء المنطقة وسيقوض فرص إحلال السلام. وقال إن "الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة هذا العام هي فرصة للتمسك بقيم الميثاق من أجل إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني".

وألقى ممثل دولة فلسطين، المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السفير رياض منصور، الضوء على العلاقة التاريخية المتينة بين فلسطين وماليزيا. وأعرب عن انتقاده الشديد للمقترحات التي قدمها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب، والتي وصفها بكونها استمرارا لسياسة شهدت بالفعل الاعتراف بالقدس عاصمة سيادية لإسرائيل، ولنقل سفارة الولايات المتحدة إلى المدينة. فتلك الأعمال تطوي على انتهاكات للقانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن. وقال إن ثمة مسؤولية جماعية تقع على عاتق كافة بالدفاع عن القدس، وناشد "الأشقاء والشقيقات" في ماليزيا أن يقدموا مساعدتهم. فليس هناك أي فلسطيني يقبل تلك المقترحات التي من شأنها أن تقسم الأرض الفلسطينية. وقال "إننا لا نبحث عن خطة جديدة" مضيفا أن "ما نحتاج إليه ليس خطة جديدة ولكن آلية لتنفيذ الاتفاقات القائمة وقرارات الأمم المتحدة". ومضى في كلامه موضحا ضرورة تحقيق الوحدة الفلسطينية. وقال إن "علينا أن ننظم بيتنا"، داعيا إلى إجراء انتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي الكلمة الرئيسية لرئيس وزراء ماليزيا السيد مهاتير محمد، ذكر رئيس الوزراء أن الدول القوية ومن نصبوا أنفسهم مدافعين عن العدالة والحرية والديمقراطية إما أنهم يلزمون الصمت تجاه معاناة الشعب الفلسطيني وإما هم أطراف في مظاهر الظلم والقسوة المقترفة بحق الفلسطينيين، وهذا أدهى وأمر. وقال إن موضوع المؤتمر وهو "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني"، يبرز بدقة الرسالة الرئيسية بشأن "حقوق الشعب الفلسطيني" بما يتسق وينسجم مع ما تدافع عنه الأمم المتحدة. ووجه الانتباه إلى الإنجازات الملحوظة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وحث الدول الأعضاء في الكتلة على مواصلة تعاونها مع الشعب الفلسطيني ليس في الشؤون السياسية والاقتصادية فحسب، وإنما أيضا في السعي إلى تحقيق العدالة والسلام لفائدته. وقال "إن صوتنا الجماعي ينبغي أيضا أن يكون جبهة موحدة في دعم حقوق الفلسطينيين. فهذا هو الغرض الرئيسي من مؤتمر السلام هذا".

وانتقل إلى اقتراحات الولايات المتحدة، فقال إنها تؤيد إسرائيل وتحرضها على موقفها دون أي محاولات للحوار أو التفاوض مع الفلسطينيين، لا من الضفة الغربية ولا من غزة. فهي تستهزئ بالجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الإسرائيلية-الفلسطينية المستمرة، وتتعارض مع الحل القائم على وجود دولتين، ولا تحترم الاتفاقات والالتزامات التي سبق توقيعها. وإذا ما نفذت تلك الاقتراحات، فسيصبح بوسع إسرائيل أن تضم جميع المستوطنات غير القانونية التي شيدتها وغدت الآن تلوث جميع أنحاء الضفة الغربية، وكذلك الحوض الزراعي الشاسع لغور الأردن. وقال إن ماليزيا تتشبث بموقفها في دعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عن طريق الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل 1967، وكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

وخلال حلقة النقاش الأولى التي دارت حول موضوع "الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة"، ناقش المتكلمون تأثير إعلان اقتراح الولايات المتحدة في الوضع على أرض الواقع والجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع. ويرفض 94 في المائة من الفلسطينيين الخطة لأنها لا تلبى الحد الأدنى من توقعاتهم. فمن شأن تنفيذها أن يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية ويؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية

وإلى خدمة مصالح إسرائيل في نهاية المطاف. فالخطة في جوهرها ليست اتفاقا بين إسرائيل والفلسطينيين، بل هي اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة. وهذا دليل على أن الولايات المتحدة تخلت عن دورها كوسيط. وذكر المشاركون أن المطلوب مع ذلك ليس هو فحسب فهم مضمون اقتراح الولايات المتحدة الذي يربو عدد صفحاته على 180 صفحة، وإنما هو أيضا الإتيان بخطة بديلة مفصلة.

ففي الولايات المتحدة، أدت الخطة إلى نفس الوضع الراهن الذي كان يتيح لإسرائيل دائما أن تعول على دعم الحزبين. أما الآن، فجميع الديمقراطيين المتنافسين على الرئاسة يعارضون اقتراح الولايات المتحدة، ويشددون على دعم الحل القائم على وجود دولتين، وهو حل ستفضي الخطة إلى تدميره بالفعل. ومن ثم، فإن مستقبل الخطة وسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية يرتئحان بنتائج انتخابات عام 2020.

ومن المهم في إطار المجتمع الدولي التركيز على مبادئ القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، قدمت لجنة القانون الدولي مثالا واحدا فقط على نوع الأعمال التي ينبغي أن تمتنع عنها الدول، وهو الاعتراف بصورة رسمية أو غير رسمية بشرعية "محاولة اكتساب السيادة على الأرض بإنكار حق الشعوب في تقرير المصير". ومن الصعب الإتيان بما هو أنسب من هذا الوصف لأعمال إسرائيل في الضفة الغربية، وينبغي لأنصار حل الدولتين أن يستخدموا مثل هذه الحجج. ودعا متكلمون آخرون إلى تعزيز مبادرات المجتمع المدني مثل المقاطعة وسحب الاستثمارات كتمهلة للعمل الجماعي الذي تقوم به الحكومات، والذي ينبغي أن يشمل أيضا فرض عقوبات على إسرائيل.

وشكلت حالة الأونروا محورا آخر تركزت عليه المناقشة. فقد فوجئت الوكالة بقرار الولايات المتحدة وقف تمويلها، لأن الطرفين كانا في عام 2017 وقعا اتفاقا بشأن استمرار التمويل. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، تم تجديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات أخرى، ولكن كان هنالك قلق من محاولات إحداث تغييرات جوهرية في الولاية مع اقتراب فترة التجديد الجديدة في عام 2022.

وفي حلقة النقاش الثانية التي تناولت موضوع "عمل المجتمع المدني"، تحدث المتكلمون إجمالا عن مختلف الحملات المناهضة للاحتلال في الأرض الفلسطينية. ومن ضمن تلك الحملات المقاومة الشعبية غير العنيفة الرامية إلى توعية العالم بإجراءات الفصل التي يعيش الفلسطينيون تحت نيرها، والحملات الرامية إلى تدريب الفلسطينيين على كيفية توثيق الجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي لدحض الجنود والمستوطنين الذين ينكرون انتهاكاتهم، والمشاريع الرامية إلى المحافظة على بساتين الزيتون. ويتطلع ممثلو المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى استمرار التواصل مع نظرائهم في جنوب شرق آسيا.

وأهاب المتكلمون الفلسطينيون بالمجتمع الدولي إلى المساعدة في إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتطبيق القانون الدولي وتحقيق العدالة والمساعدة في أعمال حقهم في تقرير المصير والمجاهرة برفض خطة ترامب. وقال أحدهم "إذا كنا لا نطلب من حقوق الإنسان أكثر مما يطلبه غيرنا منها، فإننا لا نقبل بأقل ما يقبله غيرنا منها".

وأعربت متكلمة أخرى عن تجربتها في تقديم الدعم الإنساني إلى الشعب الفلسطيني خلال العقود الأربعة الماضية، بدءا من العمل مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كطبيبة متخصصة في جراحة العظام تساعد الفلسطينيين في لبنان إلى تنظيم أنشطة الإغاثة في قطاع غزة.

وأقر المتكلمون بأن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، أمور تجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني القيام بتعبئة الموارد. وأشاروا علاوة على ذلك إلى أن إسرائيل تستفيد من الاحتلال في حين يعاني الاقتصاد الفلسطيني من الاحتلال. وفيما يتعلق بالخيارات المتاحة للدعم في جنوب شرق آسيا، بينما يصعب على منظمات المجتمع المدني الماليزية أن تأتي إلى الفلسطينيين وتقدم لهم المساعدة بسبب القيود المفروضة في ظل الاحتلال، فبوسعها أن توَعّي الجمهور العام في بلدها والمنطقة بشأن قضية فلسطين.

وتطرقت حلقة النقاش الثالثة عن موضوع "الدعم الإقليمي لحقوق الفلسطينيين" للدور الذي تقوم به حكومات المنطقة عموماً في دعم القضية الفلسطينية. فعلى صعيد المجتمع المدني، هناك دعم نشط في بعض البلدان كما هناك على الأقل دعم غير مباشر في بلدان أخرى. ومنذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي التي بلغ فيها دعم بلدان الجنوب للشعب الفلسطيني أوجه، استطاعت إسرائيل أن تعزز سلطتها من خلال ارتباطها بالازدهار الرأسمالي، بينما انخفض دعم جنوب شرق آسيا للفلسطينيين.

وقامت منظمات محلية، من قبيل مؤسسة بيردانا للسلام العالمي، بمناصرة القضية الفلسطينية عن طريق عقد منتديات واستخدام وسائل الإعلام، فضلاً عن دعم المشاريع في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك تركيب أنابيب الصرف الصحي، وتحلية المياه، وإنشاء معامل الحاسوب في الجامعات. كما قامت ببناء رياض الأطفال وأنشأت مركزاً لإعادة تأهيل الفلسطينيين المصابين بجروح في احتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" في غزة.

وهناك العديد من المبادرات التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع المدني، تشمل اتخاذ تدابير لمكافحة أعمال "إبادة الذاكرة" التي تقوم بها إسرائيل - المتمثلة في تدمير الذاكرة الفردية والجماعية في محاولة منها لإغفاء أثر الحضارة والهوية الفلسطينية - فضلاً عن مكافحة إفلات إسرائيل من العقاب مؤسسياً من خلال إقامة المحاكم، وهو ما يمكن أن يشكل حافزاً للمحكمة الجنائية الدولية على اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويمكن للجهود الجماعية أن تسفر عن نتائج تكون ذات أثر في التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقال المتكلمون إن ثمة الكثير مما يمكن تعلمه من النظراء الأوروبيين، بما في ذلك بشأن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.

وتتخرط مجموعات أخرى، من قبيل الشبكة الأسترالية الفلسطينية لأنشطة الدعوة، في أنشطة بناء القدرات وإقامة تحالفات وطنية وإقليمية. فهذه الأنشطة تساعد في خلق خطاب جديد وتضطلع بدور جيد في توضيح المشاكل القائمة. وبدأت المنظمة العمل مع الشباب الفلسطيني في أستراليا ونيوزيلندا، حيث عقدت حلقات دراسية مباشرة على الانترنت ومخيمات تدريبية، ونظمت أيضاً زيارة لأعضاء البرلمان الأسترالي إلى فلسطين. وبحث المشاركون في حلقة النقاش أيضاً التدابير التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتخذها للتأثير على السياسات الحكومية تجاه فلسطين.

**وفي الجلسة الختامية، قال السفير رياض منصور (فلسطين) إن دولة فلسطين تتطلع إلى مزيد من تبادل الآراء على المستوى الرفيع مع ماليزيا. وحث الدول على تحمل المسؤولية في دحر اقتراحات الولايات المتحدة الحالية ودعم توافق الآراء الدولي لإنهاء الاحتلال، استناداً إلى حدود ما قبل 1967. وقال إنه على غرار ما كرره الأمين العام للأمم المتحدة دائماً، ليس هناك خطة بديلة للحل القائم على وجود دولتين. فمن المسؤولية الجماعية التي تتحملها كافة، الفلسطينيين وغيرهم، أن تتفَعّد الخطة العالمية.**

وأعربت نائبة الأمين العام في وزارة خارجية ماليزيا السيدة ناظرة عثمان عن الأمل في أن يتوصل المجتمع الدولي إلى حل دائم قائم على وجود دولتين، من شأنه أن يتيح لكلا الجانبين العيش جنبا إلى جنب في سلام. وأعربت عن ترحيبها بقائمة الشركات التي تقيم أنشطة تجارية في المستوطنات التي نشرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وحثت جميع البلدان على النظر عن كثب في تلك القائمة. وقالت إن المستوطنات هي منشآت غير قانونية بموجب القانون الدولي. وأشارت إلى أن المحكمة الجنائية الدولية مستعدة لفتح تحقيق في ادعاءات جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل. ولا يسع المجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج من الفلسطينيين وهم يُقتلون وأرضهم تتعرض للمصادرة؛ فمن واجبه أن يعبئ الجهود ويضمن أن تظل القضية الفلسطينية في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة.

\* \* \*

\*\*\* ملاحظة: يحاول هذا الموجز تقديم صورة عامة عن مداوات المؤتمر. وستصير شعبية حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريرا مفصلا يشمل المسائل المحددة التي جرى تناولها خلال المناقشات التحوارية.